

من يرث «سوكلين»؟

نحو 590 مليون دولار أميركي، هي كلفة معالجة النفايات المنزلية الصلبة، وفق ما نصّت الخطة الحكومية في شهر آذار الماضي. هذه المبالغ ستُنفق على مُعالجة «مؤقتة» لن تتجاوز مدتها الأربع سنوات، إذ لم تلحظ الخطة أي حل بيئي مُستدام. جك «إنجازات» الخطة هو تقديمها «مكسباً» للمتفعين من المضاربات العقارية عبر إقرارها ردم أكثر من 736 ألف متر مربع من الأملاك البحرية العمومية. في هذا الوقت، لا يزال أهالي مناطق الإقليم وعاليه والشوف، المُستثناة من الخطة، يُعانون منذ أكثر من سنة أزمة تصريف نفاياتهم ويتعرّضون لخطر سمومها. قد يكون خروج «سوكلين» من قطاع إدارة النفايات مُستغرباً لدى كثيرين، لكن المتابعين للملف يُدرجون خروج الشركة من القطاع ضمن نهج السلطة في «خط الأوراق» الذي سيُعيد توزيع ريع إدارة هذا الملف إلى جهة أخرى ستُحكم قبضتها عليه خلال السنوات الأربع المُقبلة، أو ربما أكثر.

ردم 736 ألف متر من الأملاك البحرية و590 مليون دولار لمعالجة مؤقتة للنفايات

الدولة مكسباً كبيراً للمستفيدين من المضاربات العقارية ولأصحاب الاستثمارات الذين سيجنون أموالاً طائلة من «بقايا» بحرنا المتآكل، بحجة معالجة النفايات. تُظهر خرائط مجلس الإنماء والإعمار المتعلقة بإقامة المطمرين في برج حمود والجديدة أن الردم

يحصل حالياً في صيدا وطرابلس. السطو على البحر المردوم نحو 736 ألف متر مربع، تُقدّر المساحات التي يجري ردمها تطبيقاً لمقررات الخطة الحكومية لمعالجة وضع النفايات المنزلية الصلبة، المتخذة في شهر آذار الماضي. قُدمت

النفايات كي تُحفظ الأموال العامة ويتوقف «النهب»، برزت «تركيبية» جديدة أحكمت قبضتها على القطاع. أما أولى ملامح «النهب» الجديد فهو ردم نحو 736 ألف متر من الأملاك العمومية البحرية، تمهيداً للاستيلاء عليها كما حصل في وسط بيروت وضبية، وما

السبب فهو استثناء هذه المناطق من خطة النفايات الحكومية، التي أقرت في شهر آذار الماضي. هذه الخطة نفسها ستُكلف نحو 590 مليون دولار، ستُنفق خلال 4 سنوات من دون أن تخلص إلى واقع بيئي مُستدام. وفيما كان الرهان على إخراج «سوكلين» من قطاع إدارة

هديك فرفور

لم تنته أزمة النفايات بالنسبة إلى أهالي الإقليم وعاليه والشوف. لا يزال هؤلاء يُعانون من أزمة خطيرة تتعلق بكيفية معالجة نفاياتهم التي تتكدس في الطرقات والتي يجري حرق قسم منها دورياً. أما

تصميم
رشا الشوفي

